

بسم الله الرحمن الرحيم

|               |               |
|---------------|---------------|
| رقم التبليغ : | ٥٧            |
| بتاريخ :      | ٢٠٠٦ / ١ / ٢٨ |

مجلس الدولة  
الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع

ملف رقم : ٣٢ / ٢ / ٣٧١٠

السيد / رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

تحية طيبة وبعد

فقد اطلعنا على كتابكم رقم ٣٢٣٠ المؤرخ ٢٧/٧/٢٠٠٥ بشأن النزاع القائم بين الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ومديرية التعاون الزراعي بمحافظة المنيا حول سداد مبلغ (٦٣٥) جنيهاً قيمة ما تم نشره لحساب المديرية المذكورة .

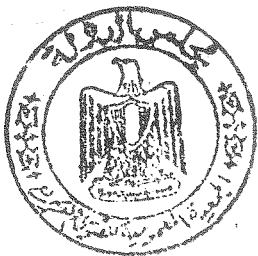
وحاصل الوقائع — حسبما يبين من الأوراق — أن الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية قامت بنشر قرارات إشهار تعديل المادة {٥١} من النظام الداخلي لكلاً من الجمعية التعاونية الزراعية بناحيتي الجرنوس وساقولا مركز بني مزار بناء على مرافقة الجمعية العمومية غير العادية وذلك بالوقائع المصرية بناء على طلب مديرية الزراعة بمحافظة المنيا، وبلغت قيمة تكاليف النشر (٦٣٥) جنيهاً ، وقد قامت الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية بمطالبة مديرية الزراعة بالمنيا بسداد المبلغ المذكور إلا أنها امتنعت عن السداد وتمسكت بإعفائها على سند من المادة {٦/٥٨} من القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ بشأن التعاون الزراعي ، لذا فقد طلبتم عرض الموضوع على هيئة الجمعية العمومية .

ونفيد أن الموضوع عُرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٨ من يناير سنة ٢٠٠٦م الموافق ١٨ من ذى الحجة سنة ١٤٢٦هـ فتبين لها أن المادة رقم {١} من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٩٠١ لسنة ١٩٦٧ المعدل



بالقرار رقم ١٦٩٨ لسنة ١٩٧٤ بإعادة تنظيم الجريدة الرسمية تنص على " تُنشر بالجريدة الرسمية القوانين والقرارات الصادرة من رئيس الجمهورية ومن السادة نواب رئيس الجمهورية بما يختصون أو يفوضون فيه من السيد الرئيس . كما تُنشر بالجريدة الرسمية القرارات الصادرة من رئيس مجلس الوزراء فيما يفوض فيه رئيس الجمهورية " . وأن المادة {٣} من ذات القرار تنص على أن " يكون للجريدة الرسمية ملحق مستقل يُسمى الوقائع المصرية . وتُنشر بالوقائع المصرية جميع القرارات عدا ما ذكر في المادة الأولى ، وغير ذلك مما تقضى القوانين والقرارات بضرورة نشره " . كما تبين للجمعية أن المادة {٥٨} من القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ بشأن التعاون الزراعي والمعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨١ تنص على أن " تتمتع الجمعيات التعاونية الخاضعة لأحكام هذا القانون بالمزايا الآتية : ١ - ..... ٢ - ..... ٣ - ..... ٦ - الإعفاء من نفقات نشر العقود والمحركات والقرارات المتعلقة بتأسيسها أو بتعديل نظامها الداخلي أو بإنقضائها أو بجل مجلس الإدارة أو بإسقاط أو بوقف أعضاء مجلس الإدارة . ٧ - ..... " .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم - أن المشرع قد نظم سبل وإجراءات تأسيس الجمعيات التعاونية في قانون التعاون الزراعي ، واشترط نشر جميع القرارات المتعلقة بتأسيسها أو بتعديل نظامها الأساسي أو إنقضائها على أن يكون النشر بدون مقابل ، وهو ما يستفاد منه أن المشرع أنشأ التزاماً قانونياً على عاتق مديريات الزراعة المختلفة - باعتبارها الجهة الإدارية المسئولة عن تلك الجمعيات - والهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية تلتزم به كلتاها دون أن يكون لأى منهما إرادة في إنشاء هذا الالتزام أو التحلل منه ، وإنما يكون تنفيذ ذلك الالتزام محض أداء إدارى لواجب قانونى استوجبه المشرع لا خيار فى ادائه من عدمه .



ولما كان الثابت أن الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية قامت بنشر قرارات إشهار تعديل المادة { ٥١ } من النظام الداخلي لكلاً من الجمعية التعاونية الزراعية بناحي الجولوس وساقولا مركز بني مزار بالوقائع المصرية وقد بلغت قيمة النشر (٦٣٥) جنيهاً ، بناء على طلب من مديرية الزراعة بالمنيا ، فإن ما قامت به مديرية الزراعة بالمنيا والهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية لا يُعد عقداً يرتب التزامات متبادلة ، إذ لا إرادة لأى منهما فى إنشاء ذلك الالتزام أو التحلل منه ، بل هو التزام قانونى واقع على كلتا الجهتين ، الأمر الذى لا يكون معه لطلب الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية من سند ، ويتعين معه رفض هذا الطلب .

## لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى رفض طلب الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية الزام مديرية التعاون الزراعى بمحافظة المنيا أداء مبلغ ٦٣٥ جنيهاً ، وذلك على النحو المبين بالأسباب .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

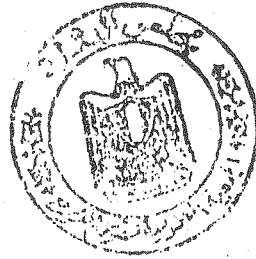
رئيس الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع

تحريراً فى / / ٢٠٠٦

جمال رصوم

المستشار / جمال السيد دحروج

النائب الأول لرئيس مجلس الدولة



سهير //

